

مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة

The Future of the GAFTA in light of the current economic transformations

الصادق عاشور¹ ، فطيمة حاجي²

¹ جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوغريغ محبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية (الجزائر)

² جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوغريغ محبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة (الجزائر)

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح مسار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك منذ اقرار البرنامج التنفيذي لها سنة 1998، مروراً ببداية التنفيذ سنة 2005، ووصولاً إلى الوضع الراهن الذي تعيشه، والتنبؤ بمستقبلها. خاصة في ظل التغيرات الاقليمية والدولية الحاصلة، منها الصراعات والتوترات المحلية والاقليمية العربية، بالإضافة إلى تنامي ظاهرتين عالميتين متناقضتين، هما الزيادة في التحرير التجاري، عن طريق اقامة العديد من مناطق التجارة الحرة، في جميع انحاء العالم، و مسار اخر نحو الحماية، وذلك بعد دعوة الدول الكبرى للخروج من اهم التكتلات الاقليمية نجحاً، مثل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي، وكذلك تهديدات ترامب بالخروج من اتفاقية النافتا و منظمة التجارة العالمية. وقد توصلنا من خلال تحليل بيانات وهيكل التجارة الخارجية للدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بأنها مازالت تعاني حالة من الضعف والخلل في التدفقات التجارية بين دول المنطقة، و قد أسهمت تسارع الاحداث والتحولات الاقتصادية والسياسية الاقليمية والدولية، في إعاقه مسار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. رغم اقتناع واصرار الكثير بان هذه الاحداث ستحسن تدفقات التجارة البينية العربية في المستقبل .

الكلمات المفتاح: اتفاقيات التجارة الحرة ؛ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؛ تجارة بينية ؛ صادرات؛ واردات

Abstract: This study aims to clarify the path of the Greater Arab Free Trade Area, since the approval of its executive program in 1998, through the beginning of implementation in 2005, and to reach the status quo in which it is living, and predict its future. Especially in light of regional and international changes, including local and regional conflicts and tensions, in addition to the growth of two contradictory global phenomena, namely the increase in trade liberalization, through the establishment of many free trade zones, all over the world, and another path towards protectionism, after Call on the major powers to get out of the most successful regional blocs, such as the UK's exit from the EU, as well as Trump's threats to break the NAFTA and the WTO. By analyzing the data and structure of the foreign trade of the Arab countries and the Greater Arab Free Trade Area, we found that they are still suffering from a weakness and imbalance in the trade flows between the countries of the region. . Despite the conviction and insistence of many that these events will improve the flows of intra-Arab trade in the future.

Keywords: Free Trade Agreements ; Greater Arab Free Trade Area ; intra-trade; exports; imports

I- تمهيد :

لقد عرف العالم تنامي كبير لظاهرة التكتلات الاقتصادية في أشكال ومراحل مختلفة، خاصة اقامة مناطق تجارة حرة، وذلك بهدف الاستفادة من المزايا التي تحققها.

وعلى غرار التوجه العالمي ف قد سعت الدول العربية لتنمية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وذلك من خلال عقد اتفاق طيت، واستحداث مؤسسات تعزز الوصول لهذا الهدف، فقامت بعقد اتفاقية تنمية وتسيير التبادل التجاري، انبثق عنها اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 1998.

نصت هذه الاتفاقية على التحرير التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل بنسبة 10% سنويا، كما سمح بمنح معاملة تفضيلية للدول الاقل نموا ، بتمديد مدة التحرير حتى سنة 2010. وكان الهدف الحقيقي الوصول لاتحاد جمركي كمرحلة أولى، ثم سوق عربية مشتركة.

لكن ظل العمل العربي المشترك دون المستوى المأمول، وذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بسياسات الدول العربية، وهياكلها، ومنها ما هو متعلق بالمتغيرات الاقليمية والدولية خاصة في السنوات الاخيرة.

◆ **إشكالية الورقة البحثية:** إن الاحداث الاقتصادية والسياسية الاقليمية والعالمية، قد أثرت على اقتصادات الدول العربية، و على عملها الاقتصادي المشترك والمتمثل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . على إثر هذا تبلورت إشكالية دراستنا في طرح التساؤل التالي:

ما هو مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ؟

◆ **فرضيات الورقة البحثية:** على إثر الاشكالية السابقة تنطلق الدراسة من الفرضيات الاتية:

1 العمل العربي المشترك من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ظل متواضع مقارنة بالإمكانات المقدمة، وهذا لأسباب داخلية، ولأسباب دولية.

2 هناك العديد من المتغيرات الدولية والاقليمية، يساهم بعضها في زيادة حجم التدفقات التجارية للدول العربية، والبعض الآخر يعرقل مسارها.

◆ **أهداف الورقة البحثية:** تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1 معرفة وتقييم المسار الذي اتخذته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2 تبسيط الضوء على أهم التغيرات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في الساحة الدولية.

3 معرفة انعكاسات التغيرات العالمية الحاصلة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتنبؤ بمستقبلها.

◆ **المنهج المعتمد:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل مسار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذا أهم التغيرات الاقتصادية الحاصلة في الساحة الدولية ، ثم معرفة انعكاسات التغيرات العالمية الحاصلة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتنبؤ بمستقبلها.

◆ **الدراسات السابقة:**

1- **دراسة تواتي بن علي فاطمة (2008):** استهدفت هذه الدراسة تحليل حاضر ومستقبل العمل العربي المشترك في سياقه الإقليمي والدولي. والطموحات التكاملية المرجوة من مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والبحث فيما إذا كان التكامل الاقتصادي العربي

قد وصل إلى المستوى الذي يسمح له بالتفاعل الإيجابي مع التحديات الدولية والإقليمية الراهنة . وتوصلت الدراسة أن بعض العوائق والصعوبات التي أعاقت تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية، مثلاً الاستثناءات المتعددة، وعدم وضوح العديد من إجراءات التطبيق، وغياب قواعد منشأ. وإن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وحدها لا تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، بل هناك حاجة ملحة إلى مناخ يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص . أما بالنسبة لمشروع السوق الشرق أوسطية والشراكة الأوروبية-المتوسطية، يتضح بأن الأول يهدف إلى تفكيك أي إمكانية للتكامل الاقتصادي العربي، بقصد تعميق الدور الريادي لإسرائيل في المنطقة، أما الثاني فيهدف إلى كسب سوق الدول العربية لتقوية موقع الاتحاد الأوروبي في المنطقة وفي العالم⁽¹⁾.

1.I- مسار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

قبل تتبع المسار الذي نحتته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يجب أن نتعرف أولاً على ماهية التكامل الاقتصادي ومراحله.

1.1.I ماهية التكامل الاقتصادي ومراحله:

- ◆ **تعريف التكامل الاقتصادي:** هو عملية إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، مما يؤدي إلى خلق كتلة اقتصادية جديد يحل محل الاقتصادات الوطنية في المنطقة التكاملية⁽²⁾.
- ◆ **مراحل التكامل الاقتصادي:** يمر التكامل الاقتصادي بمراحل متتالية تصنف كالآتي:
 - ✓ **الاتفاقيات التفضيلية:** هي تمييز بعض الدول من خلال فرض تعريف جمركية أقل على الواردات منها من دون ازالتها تماماً، وهذه المعاملة مرفوضة، لأنها تعارض مبدأ الدولة الأولى بالرعاية⁽³⁾.
 - ✓ **اتفاقيات التجارة الحرة:** والتي بموجبها توافق الدول الأعضاء على إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة في السلع داخل منطقة التجارة الحرة، لكن كل بلد يحتفظ بسياساته التجارية الخاصة، بما في ذلك التعريفات الجمركية على التجارة خارج المنطقة⁽⁴⁾.
 - ✓ **الاتحاد الجمركي:** هو منطقة تبادل حر، بالإضافة لبعض الصلاحيات التابعة للسياسة التجارية للبلدان الأعضاء، بحيث يستلزم وضع تعريف جمركية موحدة اتجاه الواردات من خارج دول الاتحاد، مع تقسيم الإيرادات الجمركية حسب قواعد محددة مسبقاً⁽⁵⁾.
 - ✓ **السوق المشتركة:** هي مرحلة من التكامل تتجاوز فيها البلدان الأعضاء الاتحاد الجمركي عن طريق إزالة الحواجز أمام العمالة وتدفقات رأس المال عبر الحدود الوطنية داخل السوق⁽⁶⁾.
 - ✓ **الاتحاد نقدي:** وهو شكل بين السوق المشتركة ودرجة من المواءمة بين سياسات الاقتصاد الكلي لكل دولة عضو. لقد قيل إنه لكي تكون السوق المشتركة ناجحة حقاً، يجب أن تكون اتحاداً اقتصادياً. سادت وجهة النظر هذه في نهاية المطاف في أوروبا، عندما أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) - سوق مشتركة - الاتحاد الأوروبي (EU) في عام 1992 بعد إنشاء البنك المركزي الأوروبي، وفي النهاية إنشاء عملة موحدة⁽⁷⁾.
 - ✓ **التكامل الاقتصادي الكامل:** يشتمل على توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، وإنشاء سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء⁽⁸⁾.

2.1.I نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهدافها:

- ◆ **نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** دخلت المنطقة مرحلة التنفيذ في مطلع عام 1998، بتطبيق البرنامج التنفيذي لها، من خلال تفعيل اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي صادقت عليها 19 دولة عربية. ونص البرنامج التنفيذي

لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التحرير التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل بنسبة 10% سنويا، من تلك التي كانت سارية حتى 1997/12/31، لتصل الى الصفر بحلول 2007، ليتم بذلك التحرير الشامل للسلع ذات المنشأ العربي، كما نص البرنامج على الازالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية، كما سمح بمنح معاملة تفضيلية للدول الاقل نموا، بتمديد مدة التحرير بمبررات اقتصادية⁽⁹⁾.

◆ **الاهداف:** هناك مجموعة من الاهداف نوجزها في الاتي⁽¹⁰⁾:

- ✓ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية، وتشجيع انتقال رؤوس الاموال، وتحفيز الاستثمار بما فيها المشروعات المشتركة.
- ✓ التنسيق بين النظم والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية، وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع.
- ✓ توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.
- ✓ التنسيق فيما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.
- ✓ وضع اسس لتكتل اقتصادي عربي، تكون له مكانة على الساحة الدولية.

3.1.I تحليل تطور وهيكل التجارة الخارجية العربية الاجمالية والبيئية خلال الفترة (1998-2017):

لتتبع تدفقات التجارة الخارجية للدول العربية الاجمالية والبيئية نضع الجدول رقم (01)

الجدول رقم (01): الصادرات والواردات العربية الاجمالية والبيئية

الوحدة: مليون دولار

الواردات			الصادرات			البيان السنوات
النسبة	البيئية	الاجمالية	النسبة	البيئية	الاجمالية	
8.6	13,105.6	152.403.4	9.4	13.316.8	140.781.7	1998
9.2	13,376.5	144.931.4	7.9	13.574.7	171.004.3	1999
9.9	15,737.4	158,713.7	6.3	16.067.3	253.307.1	2000
10.2	17,088.5	166,990.7	7.2	17,203.9	238.143.8	2001
11.6	20,435.5	175,866.7	8.5	20,945.8	247.485.3	2002
10.9	21,723.7	198,661.7	8.2	25,342.6	308.237.8	2003
11.2	28,894.6	258,295.6	8.3	34,006	408,128	2004
12.6	44,070.4	350,165.1	8.5	48,280.6	568,974.1	2005
13.4	53,583.9	400,835.4	8.5	58,649.4	692,465.7	2006
12	64,173.1	535,342.6	8.8	70,952.7	807,370.4	2007
11.9	83,816.5	705,024.9	8.7	92,992	1.067.801.9	2008
12.1	73,571.4	607.278	11.9	87,242.7	735.678	2009
12.7	83,782	662.071	10.8	98,475	914.957	2010
13.3	98,575	741.508	8.6	103,105.9	1.213.705	2011
13	107,578.2	826.543	8.4	110,430.8	1.321.698	2012
14	122.629.2	875.586	8.8	116.122.9	1.319.227	2013
13.5	122.986.2	910.511	9.6	120.090	1.244.605	2014
13.5	114.749.6	851.964	12.4	105.950	853.485	2015
12.9	102.506.4	794.394	12.3	96.328.2	785.632	2016
13.9	112.140.1	808.094	11.1	106.461.1	955.494	2017

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ:

♦ التجارة الخارجية الاجمالية العربية:

✓ تحليل حجم وهيكل الصادرات العربية: لقد كانت حصيلة الصادرات العربية في بداية فترة الدراسة متواضعة، ولكن مع دخول سنة 2000، والتي شهدت معها زيادة في أسعار النفط، زاد حجم الصادرات العربية، متجاوزا تريليون دولار سنة 2008، ولكن عاودت قيمة الصادرات الانخفاض، بأكثر من 300 مليار دولار في سنة 2009 بسبب الازمة المالية العالمية، والركود الذي سببته، لكن مع تعافي أسعار النفط العالمية تحسنت الصادرات بعد ذلك، ووصلت لأرقام قياسية بلغت فيها حوالي 1.32 تريليون دولار سنة 2013. ولكن مع إنخفاض أسعار النفط في اواخر سنة 2014، تناقصت معه الصادرات العربية. هذا الترابط بين حصيلة الصادرات العربية واسعار النفط العالمية تظهره هيكلية الصادرات العربية وتظهر في الجدول رقم(02)

الجدول رقم (02) : أسعار النفط العالمية ونسب الوقود والمعادن من الصادرات العربية

السنوات البيان	1998	1999	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الوقود والمعادن %	55.3	63.2	70.4	67.5	72.6	76.6	77.9	70.8	73.6	76.5	73.7	69.6	62.2	58.7	60.1
أسعار النفط العالمية \$	12.28	17.48	27.6	24.36	36.05	61.08	94.4	61	107.4	109.5	105.9	96.2	49.5	40.7	52.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

✓ تحليل حجم وهيكل الواردات العربية : قد عرفت الواردات العربية تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة، عدا سنوات 2009، 2016، وهذا راجع لأن السلع الزراعية المستوردة، والتي تمثل خمس الواردات قد عرفت تزايدا في أسعارها، نتيجة لأزمة الغذاء العالمية، أما المصنوعات (أهمها الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية) والتي تتجاوز 60 % خلال فترة الدراسة، وهو توجه للدول العربية لتنمية وتطوير النقل والصناعة، خاصة صناعة البتروكيماويات.

♦ التجارة العربية البنينية:

✓ تطور حجم التجارة العربية البنينية: بتتبع بيانات الجدول رقم (01) نلاحظ أن الصادرات والواردات البنينية قد تضاعفت 8مرات من 13.316.8 مليون دولار سنة 1998 لتصل الى 106.461.1 مليون دولار سنة 2017، أما الواردات البنينية فقد زادت من 13.1 مليار دولار إلى 112.14 مليار دولار. لكن ما تزال التجارة العربية البنينية تشكل ل نسب متواضعة مقارنة بحجم التجارة الاجمالية، على الرغم من وجود العديد من العوامل المساعدة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، والتي تهدف الى زيادة مساهمة التجارة البنينية العربية في التجارة العالمية . وقد يعزى ذلك الى وجود العديد من العقبات أمام حركة التجارة العربية البنينية ممثلة بالقيود السعرية الناجمة عن ارتفاع تكاليف التجارة إما بسبب زيادة أسعار مدخلات عناصر الانتاج، أو بسبب عدم التنوع في النمط الانتاجي، وعدم التخصص ناهيك عن ارتفاع كلف الشحن بين الدول، وعدم توافر أنظمة نقل فعالة فيما بينها خاصة في مجال الترانزيت. او بسبب وجود قيود أخرى ممثلة أساسا بضعف التنسيق والعمل العربي الموحد والجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، بل التوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتفضيله على التكامل العربي، اضافة الى فرض معدلات رسوم جمركية وتعرفة مرتفعة على السلع المتاجر بها بين هذه الدول.

✓ الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية: لإدارة وتحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية، وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نضع الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): هيكل الصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة (1998-2017)

هيكل الواردات				هيكل الصادرات				السنوات
2017-13	2013-09	2008-2004	2003-1998	2017-13	2013-09	2008-2004	2003-1998	البيان
متوسط %	متوسط %	متوسط %	متوسط %	متوسط %	متوسط %	متوسط %	متوسط %	
18.8	19.7	21.2	16	20.5	20	14.8	11	السلع الزراعية
29.5	27.3	16.2	27.45	19.6	24.8	30.4	58	الوقود المعدني والمعادن
45.3	48.5	58.7	54.65	54.3	48.6	51.3	30	المصنوعات
6.4	4.1	3.9	1.9	5.5	5.6	3.5	1	سلع غير مصنفة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

من خلال الجدول (03) نلاحظ أن:

هيكل الصادرات البينية: تمثل النسبة المتوسطة لصادرات الوقود المعدني والمعادن إلى إجمالي التجارة البينية النسبة الأكبر في هيكل السلع المصدرة حتى سنة 2004، حيث بدأت بالتراجع لتصل في آخر الفترة لنسبة 19.6 %، لتحل محلها المصنوعات والتي زادت بنسبة 24.3 %، وهذا راجع لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قيد التنفيذ، والتي بمقتضاها تم تحرير المنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي، أما السلع الزراعية فقد زادت صادراتها البينية بحوالي 10 %.

هيكل الواردات البينية: لم ترتفع الواردات العربية البينية الزراعية إلا بنسبة بسيطة 2.8 %، وهذا ما يظهر ضعف التكامل الزراعي العربي، وذلك بسبب الاجراءات الحمائية، تحت مسميات متعددة، وكذلك بسبب العجز الذي يعاني منه الميزان التجاري الزراعي لجل الدول العربية. أما الوقود المعني والمعادن فظلت النسبة تقريبا ثابتة، أما المصنوعات فقد زادت نسبة الواردات البينية خلال الفترتين الاولى والثانية من 54.65 % لتصل إلى 58.7 %، ولكن بدأت في التناقص إلى أن وصلت إلى 45.3 %.

✓ مساهمة التجارة العربية البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة الإجمالية للدول العربية:

لقد زاد حجم صادرات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 44.812 مليار دولار سنة 2007، لتصل في سنة 2017 إلى 103.666 مليار دولار، وهذا يظهر دور المنطقة في زيادة الصادرات البينية، فقد ارتفعت النسبة من 7.9 % إلى 16 %. أما الواردات فقد زادت من 38.487 مليار دولار لتبلغ حوالي 110 مليار دولار، ولكن كنسبة من الواردات الإجمالية فقد زادت فقط بنسبة 2.6 % وذلك راجع للزيادة الكبيرة في الواردات الإجمالية.

الجدول رقم (04): مساهمة التجارة العربية البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة الإجمالية

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البيان											
الصادرات	44,812	75,904	76,487	89,788	109,568	110,511	110,502	118,462	105,513	93,776	103,666
النسبة %	7.9	10.3	8.4	7.5	8.3	8.4	8.4	9.5	12.4	15.5	16
الواردات	38,487	71,857	74,958	87,116	104,425	111,318	111,312	118,353	108,534	106,895	109,924
النسبة %	11.1	13.3	11.9	11.4	11.8	12.7	12.8	13.1	12.8	13.5	13.7

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

2.I التطورات الاقتصادية والسياسية خلال العقد الاخير:

- لقد ظهرت العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية على الساحة العالمية والاقليمية للدول العربية، نذكر أهمها في النقاط الآتية:
- ◆ **الازمة المالية العالمية:** تحولت ازمة القروض الرهنية العقارية التي اندلعت في الولايات المتحدة الامريكية، خلال سنة 2007 إلى أزمة مالية عالمية، أدت إلى تأزم الاقتصاد العالمي، كما أنها أثرت على الاقتصاد الحقيقي، وذلك بتعطيل وتجميد عجلة التنمية الاقتصادية، وتثبيط النمو الاقتصادي لبعض الدول الناشئة⁽¹¹⁾.
 - ◆ **الصراعات الاقليمية في الدول العربية:** لقد شهدت المنطقة العربية حالت توتر خلال السنوات الاخيرة وقامت بما عدة ثورات بدأت بالثورة التونسية في 2010/12/17، انتهت بسقوط حكم بن علي في 2010/01/14. تلت الثورة التونسية الثورة المصرية، التي اسقطت نظام الحكم في 2011/02/11. عقبها الثورة اليمنية في 2011/02/11، ثم قامت الثورة الليبية 2011/02/15، خلفت مقتل القذافي في 2011/10/20. وأخيرا قامت الثورة السورية في مارس 2011. وفي آخر الامر الصراع الدبلوماسي بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي معهم مصر في 2017/06/05، وما نجم عنه من حصار لدولة لقطر.
 - ◆ **تقلبات الأسعار العالمية النفط:** لقد عرفت أسعار النفط خلال السنوات الاخيرة أزمت متعددة، بدأ بالارتفاعات المتتالية منذ سنة 2000، ثم شهد نزولا في أعقاب الازمة المالية العالمية، لكن عاد للتعافي مرة أخرى، بل بلغ مستويات كبيرة خلال السنوات 2011، 2012، 2013، حيث بلغ مستويات قياسية، لكن في أواخر 2014 حدث الانخفاض في الاسعار العالمية للنفط. ويرجع هذا التقلب في اسعار النفط العالمية لأسباب متعددة، منها ما هو متعلق بالعرض والطلب و منها لعوامل أخرى. فمثلا الازمة النفطية الاخيرة فانه يرى كثير من الاقتصاديين ومنهم ممدوح سلامة بأن السبب في تحاوي أسعار النفط هو تواطؤ بين الولايات المتحدة الامريكية والعربية السعودية، للضغط على ايران وروسيا. ويرى آخرون بان الدافع هو قرار اوبك هو الحفاظ على الاسواق ومنع مصادر الطاقة الاخرى مثل النفط والغاز الصخري⁽¹²⁾. وقد سعت العديد من الاطراف لإعادة التوازن لأسعار النفط، نجم عنها تحسن تدريجي، لكن ظل هذا السعر دون السعر المأمول للدول المصدرة للنفط، وخاصة الدول العربية.
 - ◆ **خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي:** تم إجراء استفتاء يوم 23 جوان 2016، لتحديد ما إذا كان ينبغي على المملكة المتحدة المغادرة أم البقاء. فاز بنسبة 52٪ لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كان من المقرر أن يحدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 29 مارس 2019، لكن النواب رفضوها ثلاث مرات ، خاصة بسبب قضية الدعم والتي أصر عليها بوريس جونسون لعقد الصفقة. فهو يريد "ترتيبات بديلة" وحلول تكنولوجية بدلاً من ذلك، لكن الاتحاد الأوروبي رفض حتى الآن. وقد رد جونسون بأنه يتعين على المملكة المتحدة المغادرة في 31 أكتوبر 2019، حتى لو كان ذلك بدون صفقة. وهذا يعني أن المملكة المتحدة ستترك الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة بين عشية وضحاها. مما يجعل الاتحاد الأوروبي يبدأ في إجراء عمليات تفتيش على البضائع البريطانية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تأخير في المنافذ. ويخشى البعض من أن يؤدي ذلك إلى اختناقات مرورية وتعطيل طرق الإمداد وتدمير الاقتصاد. ولكن العديد من مؤيدي الخروج يقولون إنه من الصعب التنبؤ بدقة بما سيحدث أو الاعتقاد بأن أي اضطراب اقتصادي سيكون قصير الأجل وثنائي⁽¹³⁾.
 - ◆ **تعدد اتفاقيات التجارة التفضيلية والحرة:** لقد سجلت منظمة التجارة العالمية زيادة كبيرة في مناطق التجارة الحرة عبر العالم، سواء باتفاقيات ثنائية، أو الدخول في تكتلات اقليمية. لكن ما يلاحظ أيضا هو انتشار اتفاقيات التجارة التفضيلية⁽¹⁴⁾، في خطوة إلى الخلف في مسار تحرير التجارة الدولية، هذا مع عدم احتساب الاتفاقيات التفضيلية التي لم تعترف بها منظمة التجارة العالمية بعد.

♦ **السياسة الاقتصادية لترامب:** منذ وصول دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، تغيرت سياستها الاقتصادية، فقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة في إنجاز الجدار العازل بينها وبين المكسيك، وهذا يعارض مسار اتفاق NAFTA. وقام في خطوة ثانية بمهاجمة هذه الاتفاقية، وقال ترامب على تويتر: "لا توجد ضرورة سياسية لإبقاء كندا في اتفاق NAFTA الجديد، إذا لم نبرم اتفاقاً عادلاً للولايات المتحدة بعد ظلم دام لعقود، ستكون كندا خارجاً. ولا يجب أن يتدخل الكونغرس في هذه المفاوضات وإلا سأهني NAFTA بالكامل وسنكون أفضل حالا ونحن بعيدون". وأبلغ ترامب الكونغرس بنيتة توقيع اتفاق ثنائي مع المكسيك بعد مباحثات مثيرة للجدل مع كندا اختتمت في ذلك اليوم من دون الاتفاق على تعديل NAFTA. وكان ترامب كشف عن اتفاق مع المكسيك في أوت 2018، لكن العلاقات مع كندا بشأن الاتفاقية التجارية شهدت توتراً على نحو متزايد. وهدد ترامب بفرض رسوم جمركية على السيارات التي تنتجها كندا، إذا لم تتضمن لمباحثات لتعديل اتفاقية NAFTA، التي انتقدها الرئيس الأمريكي مراراً. وكرر ترامب في تغريداته انتقاده لNAFTA بأنه أحد أسوأ الاتفاقات التجارية على الإطلاق وأن الولايات المتحدة خسرت بسببه ملايين الوظائف⁽¹⁵⁾. ثم هدد ترامب بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية التي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أحد أعضائها المؤسسين. وعرض الرئيس الأمريكي وجهة نظره التي تقوم وفقه، على حماية الاقتصاد الأمريكي، خاصة وأنه سبق وان عبر عن تدمره من رؤية سيارات مرسيدس الألمانية في شوارع نيويورك وقال "اعتاد المستهلكون في دولهم على شراء سياراتهم وليس شراء سياراتنا". ومضى ترامب إلى أبعد من هذا للتعبير عن عدم رضاه وتدمره من واقع المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى ووضع الاتحاد الأوروبي والصين، التي يشن حرباً تجارية حقيقية عليها، في نفس المستوى، قائلاً "إن الاتحاد الأوروبي سيء تقريبا مثل الصين، لكنه أصغر". ودفعت السياسة الحمائية في عهد الرئيس ترامب الولايات المتحدة إلى إبرام صفقات تجارية فردية، ورفض اتفاقات تجارية كبيرة ومتعددة الأطراف، وهو ما يشكل تحديات للتجارة الحرة العالمية الراسخة منذ عقود. وكجزء من هذه السياسة، شن ترامب أيضاً حرباً تجارية ضد الصين، وهو ما ألحق ضرراً بالفعل ببعض الشركات ويمكن أن يحد من النمو الاقتصادي العالمي⁽¹⁶⁾.

♦ **الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين:** تخوض الولايات المتحدة والصين معركة تجارية مريرة ففي العام الماضي، تبادل أكبر اقتصادين في العالم فرض رسوم جمركية على بضائع بعضهما البعض تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات. وظل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يتهم الصين منذ فترة طويلة بممارسات تجارية غير عادلة ويسرقات في مجال حقوق الملكية الفكرية. وفي الصين ثمة تصور بأن الولايات المتحدة تحاول كبح نموها. وتظل المفاوضات بين الجانبين جارية لكنها لا تزال متقلبة. وتزداد شقة الخلاف بينهما بشأن قضايا، من بينها كيفية التراجع عن التعريفات الجديدة والتوصل إلى اتفاق. ولقد أثر هذا النزاع على الاقتصاد العالمي وأضر بالأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم⁽¹⁷⁾.

♦ **ضعف النمو الاقتصادي العالمي:** يشهد الاقتصاد العالمي بسبب هذه الحروب الاقتصادية والسياسية، نتج عنها تباطؤ في الاقتصاد العالمي، مما أثر هذا على مستويات التجارة والاستثمار العالميين.

3.I مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية الحالية

إن التحولات الاقتصادية والسياسية على الساحة الإقليمية والدولية، تؤثر على مصير العمل الاقتصادي العربي المشترك، فقد تحفز هذه العوامل والتحولات لتحسن عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو تعمل على عدم تقدمها، أو تراجعها، لخطوات للخلف.

1.3.I الاثر الايجابي للتحولات الاقتصادية الراهنة على مصير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

لقد عرفت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تطوراً ملحوظاً منذ نشأتها، خصوصاً بعد دخول المنطقة حيز التنفيذ، حيث زادت الصادرات البينية بين سنتي 2007 و 2008 بحوالي 70 %، ثم عرفت استقراراً نسبي سنة 2009، وذلك بسبب تداعيات الازمة المالية

العالمية، ثم عاودت الارتفاع لتقارب 110 مليار دولار سنة 2011، ثم بقيت تقريبا مستقرة خلال باقي سنوات الدراسة، لكن الملاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات العربية البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة الإجمالية قد ارتفعت لتصل في سنة 2017 إلى 16٪، وهذا مؤشر يدل على أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد استفادت من الاحداث الاخيرة الحاصلة على المستوى العالمي، وانه يمكن الاستفادة أكثر من هذه الاحداث.

إذ نجد أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما تبعها من آثار على أسعار المنتجات أو أسعار الصرف، يحتم على الدول العربية أن تعوض وارداتها من هاتين الدولتين، إلى واردات بينية عربية، خاصة في القطاعات والمنتجات التي تملك الدول العربية فيها مزايا نسبية وتنافسية أمام هاتاه الدول، فمثلا الوقود والمعادن تستورد الدول العربية 13.8٪ من اجمالي التجارة الخارجية سنة 2017 أي ما يفوق 111 مليار دولار، في حين أن حجمها في التجارة البينية يظل متواضعا وذلك بنسبة 16.1٪ من اجمالي التجارة البينية، أي بواقع 17 مليار دولار. كذلك صناعة البتروكيماويات، والتي اتجهت فيه الدول الخليج إلى مراتب متقدمة. أما معدات النقل والآلات فيجب الاستفادة من توجه بعض الدول العربية لتجميع وصناعة السيارات والمعدات (المغرب، تونس، السعودية، الجزائر)، وتشجيعها بدل المركبات والاليات الأمريكية والصينية ولو البداية بنسبة متوسطة.

إن تقلبات أسعار النفط العالمية، جعل العديد من الدول العربية تتجه نحو سياسات اقتصادية تقلل التبعية لأسعار النفط، فقد اتجهت بعض الدول لرفع مخصصات صناديق الثروة السيادية، والبعض الآخر توجه نحو التوقف عن تصدير بعض مصادر الطاقة مثل الامارات العربية المتحدة. ولكن هناك اجماع على تبني سياسات تقوم بالتنوع الاقتصادي، وتعدد مصادر الدخل، ولهذا اتجهت الدول العربية نحو تنمية قطاعات تساعد على ذلك. فقد قام لعديد من الدول العربية باتباع برامج تنمية زراعية بهدف سد العجز في الميزان التجاري الزراعي كمرحلة أولى، ثم التوجه نحو التصدير، وكأفضل مثال على ذلك تونس.

هذا التوجه نحو القطاع الزراعي يساعد في تنمية التدفقات التجارية العربية البينية، خاصة عند معرفتنا أن حجم التبادل التجاري الزراعي بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم تحسنه (الجدول رقم 03) لكن يظل متواضعا أمام ما يستورد حيث تمثل حوالي 19٪ من إجمالي التجارة الخارجية، أي ما يفوق 153.5 مليار دولار سنة 2017، أما الواردات العربية البينية الزراعية فهي تقارب 20 مليار دولار. وتوجهت بعض الدول العربية نحو تنمية قطاع الصناعة التحويلية، وذلك عن طريق تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدأ بإنشاء المناطق الصناعية، وتزويدها بالخدمات الاساسية، ومنحها اعفاءات ضريبية، وتسهيل الاجراءات القانونية والادارية، وحتى استحداث مؤسسات لتمويلها. ولكن رغم الجهد المبذول فقد بقيت الصناعة التحويلية تعاني من صعوبات جمّة، أهمها صعوبات النفاذ للأسواق العالمية⁽¹⁸⁾، مما يتيح فرصة لزيادة التبادل التجاري البيني العربي الصناعي.

I.3.2 الاثر السلبي للتحولات الاقتصادية الراهنة على مصير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعاني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من العديد من المعوقات التي تجعل نسبة التدفقات التجارية البينية متواضعة، مقارنة بالإمكانات المتوفرة، هذه المعوقات منها ما هو متعلق بتطبيق الاتفاقية والهيكل والمؤسسات التي تعمل على تطبيق العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومنها ما هو متعلق بعوامل اقتصادية وهيكلية، وأخرى سياسية وأمنية نلخصها في النقاط الآتي:

◆ المعوقات الاقتصادية وهيكلية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

✓ عدم التزام الدول الأعضاء بالمنطقة بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، يؤدي ذلك إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، وتعد الضرائب والإضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة الى التمييز في المعاملة الضريبية والمتمثلة في فرض الضريبة على السلع المستوردة والتي تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضريبة المبيعات، ضريبة

الاستهلاك، وضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي (19).

- ✓ ضعف بعض مقومات التكامل في مقدمتها وسائل النقل البري و البحري، الاتصالات خاصة بين المشرق و المغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية، و هذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا
- ✓ غياب الشفافية و المعلومات حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية و السياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة، هذا الغياب بنجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة (20).
- ✓ التشابه و التماثل بين الاقتصاديات العربية، والتي يعدها الكثير من المعوقات، وإن كان هذا غير مقنع في رأي البعض من ناحيتين، الاولى اقتصاديات الدول العربية ليست متشابهة، فدول مجلس التعاون تختلف عن اقتصادات سوريا و مصر و المغرب و السودان و تونس، وحتى الصناعات المماثلة يتم مزاحمتها من طرف الدول الاسيوية و دول أخرى أكثر مما تزاحم بعضها البعض، ثم إن اقتصادات الاتحاد الاوربي هي أكثر تشابها و رغم ذلك لم يعقها ذلك في الوصول لمستويات عليا في التجارة البينية (21). ولكن السمة المتفق عليها هو الخلل و الضعف في الهياكل الاقتصادية و الانتاجية العربية.
- ✓ تأخر تحرير تجارة الخدمات البينية، فتحريها يرفع كفاءتها و يخفض كلفة الانتاج و التجارة في السلع و الخدمات، و بالتالي يحفز على تنمية أشكال و أنواع جديدة، من الانتاج و فرص العمل و من الصادرات، خاصة بما يتصل بدقة التوقيت. و يعد تحرير تجارة الخدمات رافدا أساسيا لدعم التكامل بين شبكات الانتاج الاقليمية (22).
- ✓ تعتمد جل الدول العربية في تجارتها على الخارج، فهي تستورد المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، و أما صادراتها فهي مواد أولية كالنفط، و هي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، و هو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية (23).

◆ المعوقات السياسية:

- ✓ انعكس تحالف الدول العربية مع معسكرات متباينة على علاقاتها مع بعضها البعض، مما أضعف العلاقات التجارية و الاقتصادية، يظهر هذا جليا، في توجه دول عربية نحو اقطاب مختلفة الصين و روسيا، و الولايات المتحدة الأمريكية، و دول الاتحاد الاوربي (24).
- ✓ الصراعات الاقليمية في الدول العربية (سوريا، اليمن، العراق، السودان، ليبيا، لبنان)، أدى لعدم استقرارها، بل عدم استقرار المنطقة ككل، أدى ذلك لخلق الحدود فيما بين العديد من الدول العربية، و يظهر تأثير التجارة بين الدول العربية بالمتغيرات الإقليمية بوضوح في انخفاض درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة بين الدول العربية الأمر الذي من شأنه يعرقل التبادل التجاري العربي، و يعيق أيضا تطوير المنتجات العربية و زيادة صادراتها.
- ✓ الصراعات السياسية فيما بين الدول العربية، انعكس على السياسة التجارية بينها، فمثلا دول مجلس التعاون و مصر مع قطر، الجزائر مع المغرب..

◆ معوقات تنشأ عن التغيرات العالمية الحاصلة:

- ✓ دخول الدول العربية في العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية خاصة الثنائية منها، وكذلك عقد اتفاقات تجارة حرة، كدخول مصر و السودان في الكوميسا، و بين دول مجلس التعاون الخليجي و سنغافور ا، وكذا عقد دول عربية اتفاقات مع أمريكا، تركيا،

دول الافتا، ودول الاتحاد الاوربي، وهذه الاتفاقات تنشأ عنها التزامات متعارضة ومتداخلة، قد يتعارض بعضها مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- ✓ خروج بريطانيا وتهديد ترامب لاتفاق النافتا، قد يفتح الباب أمام الخاسرين من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إما بالخروج أو فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات من الدول الأعضاء، ويعرقل تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع.
- ✓ حرب العملات بين الاقتصادات العالمية الكبرى (الدولار، اليوان، اليورو) تأثر على حجم تدفقات التجارة البينية بين الدول العربية.
- ✓ التقلبات في أسعار النفط العالمية، يآثر على حجم التدفقات التجارية بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من عدة جوانب، فإن ارتفاع أسعارها يؤثر على التجارة البينية بتضرر الدول المستوردة للنفط، أما الدول المصدرة له فقد تزيد صادراتها لدول المنطقة، لكن تتبع هذه الزيادة زيادة في حجم الواردات الاجمالية. أما في حالة انخفاض الاسعار العالمية للنفط فبالإضافة لتراجع حصة التجارة البينية للوقود، فقد تفرض الدول المصدرة للنفط سياسة تجارية تقلل الواردات، لتحجيم العجز في ميزان المدفوعات أو سده، كما فعلت العديد من الدول العربية ومن أمثلتها الجزائر.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- 1 - تتأثر حجم الصادرات العربية بأسعار النفط العالمية باعتباره المكون الرئيس لصادرات الدول العربية، أما الواردات فتظل المصنوعات تسيطر على النسبة الأكبر من الواردات، وذلك راجع لضعف الصناعة.
- 2 - ساهم تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الرفع من حجم التجارة البينية، إلا أنها تظل دون المستويات المرجوة، وذلك لوجود معوقات داخلية كضعف والخلل في الهيكل الاقتصادي، بالإضافة إلى معوقات تتعلق بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كعدم التزام الدول الأعضاء بالمنطقة بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وغياب الشفافية، وعدم تحرير تجارة الخدمات، بجانب عدم وجود بنية أساسية مرافقة للتكامل الاقتصادي العربي.
- 3 - اثرت العديد من المتغيرات الاقليمية كالنزاعات الداخلية، والنزاعات بين الدول العربية، إلى تباطؤ نمو التجارة البينية العربية.
- 4 - توجه العديد من الدول العربية لعقد اتفاقات تجارة تفضيلية وحررة، قد يقلل من حجم التجارة البينية مستقبلا.
- 5 - ان توجه العديد من الدول نحو تطبيق سياسة تجارية حمائية، خاصة الدول المتضررة من التحرير التجاري، قد يهدد مصير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من خلال اعادة التفاوض حول التحرير، أو الخروج من الاتفاقية.

التوصيات:

- 1 - تطبيق اصلاحات على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من خلال الإسراع في إدماج تجارة الخدمات ، وتنمية وتطوير الهياكل التحتية الضرورية، وتوحيد نظم الإجراءات الجمركية والمعلومات والتعاون بين الإدارات الجمركية وخاصة في الدول الأقل نمو لتطويرها والإسراع بخطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية.
- 2 - حل جذري للمشاكل الداخلية للدول العربية التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة لحل الخلافات السياسية بين الدول العربية، وذلك حتى تزيد الإنتاجية، وتزيد حجم التدفقات العربية البينية، وإيجاد حلول للضعف والخلل في الهيكل الاقتصادي للدول العربية، وذلك باتباع سياسات تنموية تقوم على تنوع الاقتصادات العربية.
- 3 - اعادة التفاوض مع الدول والتكتلات الاقليمية، بما يتوافق ومصالح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– الإحالات والمراجع :

- ¹ – تواتي بن علي فاطمة: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، للجزائر، العدد 06/2008، ص 185 – 199.
- ² – عبد الوهاب رميدي(2007): التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص4.
- ³ – معروف جيلالي و لبيق محمد البشير: فاعلية التكامل في انشاء وتحويل التجارة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد01/2015، ص 89.
- ⁴ – William H. Cooper: Free Trade Agreements: Impact on U.S. Trade and Implications for U.S. Trade Policy, Congressional Research Service, USA, 26/02/2018, P 2.
- ⁵ – محمد عباس محرز (2005): نحو تنسيق ضريبي في اطار التكامل الاقتصادي المغربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 21.
- ⁶ – William H. Cooper: Free Trade Agreements: op, p 2.
- ⁷ – Thomas Andrew O’Keefe(2009): Latin American and Caribbean Trade Agreements: Keys to a Prosperous Community of the Americas, Koninklijke Brill, p 1.
- ⁸ – Thomas Andrew O’Keefe: op , p 2.
- ⁹ – جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، سنة 2001، ص 319.
- ¹⁰ – معراج هواري: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 0 العدد 8، ص 40، 41.
- ¹¹ – صلواتشي هشام سفيان: عوامل ظهور الازمة المالية العالمية الراهنة وعواقبها على بعض الاقتصاديات، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، رقم 07، 2009، ص 3.
- ¹² – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة، 2015/12/07، الدوحة، ص 3.
- ¹³ - BBC NEWS: Brexit: All you need to know about the UK leaving the EU, Viewing date 18/09/2019
<https://www.bbc.com/news/uk-politics-32810887>
- ¹⁴ - WTO: Regional trade agreements and preferential trade arrangements , 20/09/2019
https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/rta_pta_e.htm
- ¹⁵ – موقع EURONEWS: ترامب يهدد بإلغاء "نافتا" ويقول لا حاجة لكندا في الاتفاقية، تاريخ المشاهدة 18/09/2019
<https://arabic.euronews.com/2018/09/01/trump-18/09/2019>
- ¹⁶ – موقع EURONEWS: ترامب يفتح النار على الإتحاد الأوروبي ويهدد بالانسحاب من منظمة التجارة ، تاريخ المشاهدة 2019/09/18
<https://arabic.euronews.com/2018/08/31/us-president-donald-trump-thinking-of-withdrawing-from-world-trade-organization>
- ¹⁷ – موقع عربي BBC NEWS : الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في 300 كلمة، تاريخ المشاهدة 2019/09/19،
<https://www.bbc.com/arabic/world-49472116>
- ¹⁸ – جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، سنة 2018، ص 79، 80.
- ¹⁹ – محمود محمد فواز، سرحان أحمد سليمان(2016): التجارة الخارجية البينية والزراعية العربية (رؤية تحليلية)، ط 2، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، مصر، ص 158.
- ²⁰ – محمد السنور "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجربة الإقليمية نحو إزالة العوائق والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة " ورشة العمل الإقليمية حول "تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة " الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، القاهرة، 11-12/07/2007.
- ²¹ – رسلان خضور: تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية حالة سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد 3 ، 2006، ص34.
- ²² – حسين عبد المطلب الأسرج: أداء التجارة العربية البينية وضرورة الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، الورقة الخامسة النشرة المصرفية العربية الفصل الاول 99-2016، ص 21.
- ²³ – شعوبي محمود فوزي: المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين تحديات الواقع وطموح المستقبل، ملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأورو-عربية" جامعة سطيف، 2004/05/9-8، ص 435.
- ²⁴ – محمد الناصر حميداتو، علي عبابة: التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013)، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الحادية عشر، العدد: 21 (ديسمبر 2016)، جامعة البويرة، الجزائر، ص 244، 245.